

شروط وأحكام البطاقات الائتمانية بطاقة متعددة العملات

يصدر البنك العربي الوطني بطاقة ائتمانية متعددة العملات وفقاً للشروط والأحكام التالية:

1. تعريفات أساسية:

- العميل:** هو الشخص الذي يتقدم بطلب البطاقة ويكون حامل البطاقة الرئيسية، كما أنه الشخص المسؤول ائتمانياً عن جميع المبالغ المالية المستحقة والمترتبة على استخدام وإصدار البطاقة الرئيسية والبطاقات الإضافية.
- حامل البطاقة:** هو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه، ومصطلح حامل البطاقة يشمل العميل حامل البطاقة الرئيسية كما يشمل حاملي البطاقات الإضافية.
- الحد الائتماني:** يصدر البنك البطاقة بحد ائتماني 5 ريال فقط.
- كشف الحساب:** هو كشف شهري يصدره البنك لحامل البطاقة يبين فيه تفاصيل العمليات التي تمت باستخدام البطاقة وجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة لصالح البنك، كما يبين كشف الحساب اسم التاجر وكافة تفاصيل العملية. يمكن للعميل الاطلاع على الكشف الإلكتروني من خلال تطبيق العربي او الانترنت المصرفي. يمكن للعميل طلب ارسال كشف الحساب الى العنوان الوطني للعميل المسجل لدى البنك وذلك برسوم على العميل.
- العملية الدولية:** هي أي عملية تتم لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية أو أي عملية تتم بغير الريال السعودي.

2. كشف الحساب وسداد البطاقة

- يقر العميل بأنه مسؤول مسؤولية كاملة عن كافة العمليات المقيدة في كشف حساب البطاقة كما أنه مسؤول عن الالتزامات المترتبة بموجب استخدامه للبطاقة، بما في ذلك أي أرصدة قائمة أو غير مسددة، وتعد تلك الأرصدة (القائمة و/أو غير المسددة) على البطاقة -أيما وجدت- التزاماً قانونياً على العميل لصالح البنك.
- يتم إصدار كشف الحساب الشهري لبطاقتك الائتمانية في اليوم الخامس من كل شهر.
- تاريخ الاستحقاق للسداد في اليوم الثاني من كل شهر ميلادي.
- يوافق العميل على استلام الكشف عبر القنوات الإلكترونية المعتمدة من قبل البنك، ويمكن للعميل الاطلاع على كشف حساب البطاقة من خلال تطبيق العربي موبايل. حيث يشمل الكشف تفاصيل مبالغ عمليات الشراء والسحب النقدي وأي مبلغ فوق الحد الائتماني ويشمل أيضاً المبلغ المستحق للسداد وتاريخ الاستحقاق وأي رسوم أو مبالغ أخرى تم قيدها على البطاقة كما هو موضح في دليل استخدام البطاقة، كما يمكن للعميل طلب كشف حساب ورقي برسوم إضافية وذلك عبر التواصل مع هاتف العربي.
- يمنح البنك لحامل البطاقة مهلة لا تقل عن 25 يوماً قبل تاريخ الاستحقاق ومن تاريخ كشف الحساب الشهري لسداد المبلغ المستحق.
- يجب سداد المبلغ المستحق على البطاقة في تاريخ الاستحقاق وفي حال عدم السداد سوف يتم خصم المبلغ من حساب العميل الجاري أو أي حساب آخر يملكه العميل لدى البنك وفي حال إخفاق العميل عن سداد المبلغ المستحق في يوم الاستحقاق لمدة 90 يوم متتالية سيتم إلغاء البطاقة نهائياً دون الرجوع للعميل ويتم إشعار الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
- إخفاق حامل البطاقة في السداد، يؤثر سلباً على التاريخ الائتماني لحامل البطاقة، مما يعني أنه قد يتعذر عليه في المستقبل الحصول على أي تسهيلات أو تمويل من بنوك أخرى.
- للبنك الحق في مطالبة العميل بأي مبلغ من المبالغ المستحقة في ذمته، ولا يعتبر سكوت البنك عن مطالبة العميل في تواريخ الاستحقاق - أو بعدها- من قبيل إهمال العميل بسداد المبالغ المستحقة للبنك أو/ومن قبيل

التنازل عن اتخاذ أي إجراء تحفظي أو/وقانوني، ويقر العميل ويوافق على أن للبنك أن يتخذ أي من الإجراءات التي تكفل له استيفاء حقوقه.

9. يعفى حامل البطاقة في حال الوفاة أو العجز الكلي وفقاً لضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد الصادرة من البنك المركزي السعودي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام شهادة الوفاة أو تقرير العجز الكلي، ويستثنى من ذلك حالات الوفاة أو العجز الكلي الناتجة عن:

1. عمد الطرف الثاني إصابة ذاته، أو محاولات الانتحار
2. الكوارث الطبيعية.
3. الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة.
4. تعاطي الكحول أو المخدرات أو العقاقير غير النظامية.
5. الاشتراك أو التدريب على أي الرياضات الخطرة أو المنافسات الخطر، على سبيل المثال: (الاشتراك في سباقات الخيل أو سباقات السيارات)

ما ينتج بسبب أو ينشأ عن أو تكون ساهمت فيه الأسلحة النووية أو الإشعاعات النووية أو التلوث بالإشعاع من أي وقود أو أية نفايات نووية ناتجة عن احتراق وقود نووي، والحرب، أو الغزو أو الأعمال العدوانية أو الأعمال شبه الحربية، وأعمال التخريب والإرهاب التي يرتكبها شخص أو أشخاص يعملون بصفة منفردة أو نيابة عن أو على صلة بأي منظمة إرهابية.

3. الرسوم والالتزامات المالية

1. يتعين على البنك إخطار العميل -بأي وسيلة كانت سواءً (وعلى سبيل المثال لا الحصر) عن طريق الرسائل النصية أو الاشعارات المرسلة عبر البريد عن أي تعديل أو تغيير يتعلق بالأمور التالي ذكرها في هذه الفقرة والمتعلقة بهذه الشروط والاحكام وذلك خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوماً قبل إجراء التعديل، وهي كالتالي:
 - « أي زيادة في الرسوم السنوية و/أو المصاريف الإدارية التي يتم قيدها على العميل
 - « أي زيادة في النفقات و/أو الرسوم المتكررة.
 - « أي رسوم أو نفقات جديدة.
2. يحق للعميل في حال عدم قبوله بالتعديلات التي أجراها البنك والتي أبلغه بها إنهاء اتفاقية بطاقة الائتمان خلال (14) يوماً من تاريخ الإشعار وسيتم إعادة الرسوم السنوية للبطاقة بعد حسم رسوم الفترة المستخدمة فيه في حال تم استقطاع الرسوم لنفس السنة.
3. يحق للبنك إلغاء البطاقة إذا لم يقيم العميل بتفعيلها بعد 90 يوم من تاريخ الإصدار، دون أي مسؤولية قانونية في مواجهة العميل.
4. **العمليات الدولية:** في حال قيام العميل باستخدام البطاقة في مشتريات دولية أو سحب نقدي خارج المملكة أو لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية، فسيتم خصم قيمة العملية بالريال السعودي فوراً من حساب البطاقة وذلك بموجب سعر الصرف الذي تحدده هيئات فيزا/ماستركارد وقت العملية مع إضافة رسوم الاستخدام الدولي كما هو مذكور في جدول الرسوم. ويتحمل العميل الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات في يوم قيد العملية.
5. يقوم البنك باحتساب الرسوم السنوية فور تفعيل البطاقة كما هو مذكور في جدول الرسوم للبطاقة وتفيد على حساب البطاقة سنوياً.

6. الرسوم والاستحقاقات المالية*:

نوع البطاقة	مطبوعة	للبطاقة الرقمية
رسوم الإصدار	75 ريال	50 ريال (للبطاقة الرقمية فقط)

	(بإمكان العميل إضافة البطاقة الرقمية)	
50 ريال	75 ريال	الرسوم السنوية
50 ريال	75 ريال	رسوم إصدار البطاقة الإضافية
15 ريال		رسوم إعادة إصدار البطاقة*
2% تضاف إلى قيمة العملية		رسوم العمليات المستخدمة بالعملة المدعومة والغير مدعومة من البنك
2% تضاف إلى قيمة العملية		رسوم العمليات التي تخصم من العملة الأساسية بسبب عدم توفر رصيد كافي في المحفظة المستخدمة.
2% تضاف إلى قيمة العملية		رسوم العمليات التي تخصم من الحساب الجاري بسبب عدم توفر رصيد كافي في البطاقة.
3% من مبلغ العمليات بحد أقصى (75) ريال سعودي		رسوم السحب النقدي السحب عبر جميع أجهزة الصرف الآلي* 2
1.5 ريال		رسوم الاستعلام عن الرصيد عبر جميع أجهزة الصرف الآلي* 2
25 ريال		رسوم إضافة عملة
2% تضاف إلى قيمة العملية		رسوم العمليات الدولية
1.15%		رسوم التحويل بين العملات
مجاناً.		شحن المحفظة الإلكترونية
25 ريال (إذا كان نتيجة الاعتراض غير صحيحة)		رسوم عملية الاعتراض *
مجاناً		كشف حساب البطاقة الائتمانية أقل من سنة*
50 ريال		كشف حساب البطاقة الائتمانية من سنة إلى خمس سنوات*
100 ريال		كشف حساب البطاقة الائتمانية أكثر من خمس سنوات *

* جميع الرسوم غير شاملة لضريبة القيمة المضافة

2* تشمل أجهزة الصراف الآلي للبنك العربي وأجهزة الصراف الآلي للبنوك الأخرى وأجهزة الصراف الآلي الدولية.

سوف يتم خصم رسوم البطاقة الائتمانية من حساب البطاقة في وقت تفعيلها وأي إصدار لاحق لها كل عام من تاريخ إصدارها. <<
وفي حال طلب حامل البطاقة إعادة إصدارها بسبب فقدانها أو تلفها فسوف تخصم الرسوم من حساب البطاقة. <<
سيتم إشعار العميل بموعد استحقاق الرسوم السنوية وذلك بمدة لا تقل عن 14 يوم قبل هذا الموعد

7. مثال على رسوم العمليات الدولية:

مبلغ العملية	سعر الصرف	المبلغ بالريال	رسم الخدمة على العمليات الدولية	المبلغ المستحق
1,000 دولار / 3.75	3,750 = 3.75 * 1000 ريال	3,750 ريال * 2% = 75 ريال	75 ريال = 15% VAT 11.25 ريال	3,750 ريال + 75 ريال = 3825 ريال + 11.25 ريال 3836.25 ريال

8. تحذيرات ونصائح:

- أ - عدم التقيد والالتزام بشروط وأحكام البطاقة الائتمانية قد يؤدي إلى إلغاء البطاقة وإيقاف حساب البطاقة الائتمانية.
- ب - احرص على حماية بيانات بطاقتك الائتمانية وأرقامها السرية بما في ذلك رمز التحقق (OTP) وعدم اطلاع الآخرين عليها بما في ذلك موظفي البنك.
- ج - أبلغ البنك فوراً عند فقدان أو سرقة بطاقتك الائتمانية بالاتصال على هاتف العربي 8001244040.

4. التفويض والتعويض مقابل التعليمات الصادرة عن طريق قنوات البنك المعتمدة

1. يفوض العميل البنك تفويضاً غير قابل للطعن أو النقض بالتصرف وفق أي إشعار أو تعليمات أو طلب قد يصدر من العميل من وقت لآخر عن طريق قنوات البنك المعتمدة أو يعتقد بأنها صادرة بالنيابة عنه (التعليمات) دون الاستفسار من جانب البنك، ودون إدخال بعمومية ما يتعلق بتفويض أو هوية الشخص الذي يصدر التعليمات أو الذي يعتقد بأنها صادرة منه بغض النظر عن الظروف السائدة وقت تسليم التعليمات.
2. يحق للبنك اعتبار أن التعليمات صادرة بتفويض كامل من العميل وملزمة له ويحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالتعليمات أو استناداً عليها حسبما يراه البنك مناسباً سواء كانت التعليمات تتضمن توجيهات بدفع أموال أو الخصم من أي حساب، أو كانت تتعلق بالتصرف في أية أموال أو أوراق مالية أو مستندات أو يفهم منها أنها تلزم العميل بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أيّاً كانت بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيبات أو المبلغ المرتبط بذلك.
3. بموجب تصرف البنك وفقاً لشروط هذا التفويض والتعويض فإن العميل يتعهد تعهداً غير قابل للنقض بتعويض البنك وحمايته في كل الأوقات عن وضد كل الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات القانونية والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي يتكبدها البنك أو يتحملها مهما كانت طبيعتها أو أسبابها الناشئة فيما يتعلق بالتعليمات.
4. تظل شروط هذا التفويض والتعويض سارية وناذرة المفعول بالكامل حتى يتسلم البنك إشعاراً بإنهاءها من العميل وفقاً لشروط التفويض على أن يتوفر للبنك الوقت المناسب للتصرف بموجب ذلك وباستثناء ذلك فإن هذا الإنهاء لن يعفي العميل من أية مسؤولية ناتجة عن هذا التفويض.

5. البطاقات المفقودة أو المسروقة

1. يجب على حامل البطاقة الإبلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة لإدارة الخدمات المصرفية التابع للبنك على الهاتف رقم 8001160060 (من داخل المملكة) أو 966112718611 (من خارج المملكة) ويكون العميل مسؤولاً عن أي معاملات يتم تنفيذها بواسطة البطاقة قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت) يفيد بفقدان أو سرقة البطاقة.
2. يتعهد العميل في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف البطاقة ويتعهد العميل بإزالة تلك البطاقة من التطبيق حيث أن البنك غير

مسؤول عن أي عمليات تتم باستخدام البطاقة و/أو بيانات البطاقة عبر التطبيقات المذكورة ويكون العميل مسؤولاً عن أي عمليات تمت بأي وسيلة سواءً باستخدام معلومات البطاقة أو باستخدام البطاقة البلاستيكية أو محافظ الدفع الإلكترونية قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك طلب يفيد بفقد البطاقة أو تسريب معلوماتها أو سرقة الجوال.

6. أحكام عامة

1. تنطبق شروط وأحكام شركات مزودي الخدمة العالمية (فيزا و/أو ماستركارد) فيما يتعلق بالميزات والخدمات المقدمة من قبلهم أو الشركات التابعة أو المتعاقدة معهم.
2. يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يحول الدين و/أو يتنازل وبأي صفة كانت جزئياً أو كلياً عن أي مبالغ مستحقة على العميل لأي طرف أو كيان وفقاً لتقدير البنك المطلق، وعلى العميل دفع جميع المبالغ غير المسددة وذلك وإذا استدعت الضرورة المطالبة بالسداد عن طريق وكلاء تحصيل أو اللجوء إلى القانون لتنفيذ الدفع فللبنك ذلك.
3. يقوم البنك بإرسال رسائل العروض التسويقية للبطاقات الائتمانية أو المنتجات التمويلية الأخرى والخدمات المصرفية ويقر حامل البطاقة بموافقته على تلقي تلك العروض إلا إذا صرح أو أخطر البنك بعدم موافقته على تلقيها، عبر التواصل مع هاتف العربي.
4. يوافق العميل موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق والكامل أن يتبادل أي معلومات أو بيانات متعلقة بالعميل و/أو حامل البطاقة أو معاملاته مع أي عضو أو عضو منتسب، (بما في ذلك غرض منع الاحتيال أو التدقيق أو تقديم خدمات من قبل الغير أو تحصيل دين أو وفقاً لطلب أي جهة حكومية أو تنظيمية مختصة).
5. برنامج الدخول لصال كبار الشخصيات في المطارات يعتمد على نوع البطاقة ومقدم الخدمة (فيزا / ماستركارد) ويخضع للشروط والأحكام المقدمة من قبلهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: عدد مرات الدخول المجانية، الصالات المشاركة في البرنامج وغيرها. يرجى زيارة موقع العربي للاطلاع على قائمة الصالات المعتمدة والمحدثة من قبل مقدمي الخدمة.
6. تتيح خدمة أثير (Contactless) لحامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات الدفع الإلكتروني بما لا يتجاوز حد الدفع لخدمة أثير والمحدد من قبل البنك العربي بدون إدخال الرقم السري من خلال تقنية الاتصال قريب المدى حيث يقوم العميل بتمرير البطاقة أمام الجهاز الخاص بذلك ويقر العميل بعلمه بالمخاطر المصاحبة لإجراء العمليات عن طريق هذه الخدمة ويتحمل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها. ويحق للبنك تعديل حد الدفع بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استيفاء موافقة العميل.
7. يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الإلكترونية كـ Apple Pay و mada Pay وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل العميل للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاملة. لذا يكون العميل مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات قد نشأت من العميل نفسه.
8. الحسابات غير المتحركة التي لم يُجر عليها العملاء عملية مالية مدينة فعليه سيتم تحويلها وفقاً لما يلي: -
 << تعتبر التعاملات نشطة (active) إذا لم يمضِ على آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها العميل بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مدة (أربعة وعشرين) شهراً ميلادياً مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.
 << تعتبر التعاملات راكدة (Dormant) إذا أكملت مدة (أربعة وعشرين) شهراً ميلادياً بدءاً من تاريخ آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها العميل بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.
 << تعتبر التعاملات غير مطالب بها (Unclaimed) إذا أكملت مدة (خمس سنوات) ميلادية (ستين شهراً) شاملة مرحلة الحسابات الراكدة من تاريخ آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها العميل بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على العميل واستنفد جميع وسائل الاتصال به.
 << تعتبر المبالغ الدائنة أو العلاقة أو التعامل للبطاقات الائتمانية متروكاً وصاحبه منقطعاً عن البنك إذا أكمل مدة عشر سنوات ميلادية غير مطالب بها (أي مجموع خمسة عشر سنة ميلادية من تاريخ آخر عملية مالية).

9. يحق للبنك وفي أي وقت أن يطلب من العميل أو حامل البطاقة أي مستند (مستندات) يراها البنك ضرورية لإنفاذ هذه الاتفاقية أو أي من العمليات التي سينفذها العميل أو حامل البطاقة بواسطة البطاقة وإذا لم يلتزم العميل بتنفيذها فيحق للبنك إلغاء البطاقة وإلزام العميل بسداد كامل مبلغ المديونية فوراً.
10. يخضع استخدام العميل للقنوات الإلكترونية للبنك للشروط والأحكام الخاصة بها مالم يرد نص في هذه الشروط والأحكام يقضي بخلاف ذلك.
11. " لا يحق لحامل البطاقة استخدام البطاقة لأي أغراض غير شرعية أو غير قانونية بما في ذلك شراء سلع أو خدمات محرمة شرعاً أو ممنوعة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية، وفي حال هذا الاستخدام يحق للبنك إلغاء هذه البطاقة الأساسية وأي بطاقات إضافية أخرى على أن يقوم العميل بسداد المبالغ المستحقة مباشرة".
12. في حالة الاختلاف بين النص العربي والنص الإنجليزي لهذه الشروط والأحكام يسود النص العربي.
13. أينما وردت كلمة اتفاقية فإنه يقصد به هذه الشروط والأحكام مالم يفسر سياق الجملة غير ذلك.

7. إلغاء الاتفاقية وإنهاؤها

1. يجوز للبنك إنهاء هذه الشروط والأحكام أو الاتفاقية المبرمة مع العميل في أي وقت وذلك بإلغاء البطاقة بإشعار مسبق لا يقل عن 30 يوم، كما يجوز للعميل إنهاء الاتفاقية في أي وقت بتوجيه إشعار رسمي عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت).
2. تصبح جميع المبالغ القائمة بذمة العميل مستحقة وواجبة الدفع للبنك فوراً عند إنهاء هذه الاتفاقية. ويوافق العميل على أن يكون للبنك الحق في حجز أية مبالغ مودعة في الحساب الجاري أو أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك أو أي ودائع محفوظة لدى البنك كضمان لإصدار البطاقة و / أو البطاقات الإضافية لمدة أقصاها 45 يوماً بعد إعادة البطاقة وأي بطاقات إضافية فعلياً إلى البنك وإجراء مقاصة لكافة المبالغ المستحقة على العميل للبنك مقابل أي من تلك المبالغ دون إشعار للعميل.
3. حيثما تعلقت هذه الاتفاقية باستخدام بطاقات إضافية فإنه يجوز للعميل إلغاء ما يتصل بالبطاقات الإضافية من هذه الاتفاقية وذلك بتوجيه إشعار رسمي عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت) وتظل الاتفاقية نافذة بموجب هذه الشروط والأحكام والتي تمت باستخدام البطاقات الإضافية وتسلم البنك لتلك المبالغ بالكامل. وإذا لم يتم إنهاء هذه الاتفاقية فإن البنك سيقوم بتجديد البطاقات الإضافية لحاملي البطاقات من وقت لآخر.
4. في حال إخلال العميل بشروط وأحكام هذه الاتفاقية و/أو في حال عدم التزام العميل بسداد التزاماته المالية لأي بطاقة من البطاقات الائتمانية المصدرة للعميل، فإن العميل يقر بعلمه وإدراكه التام بأن الشروط والأحكام الخاصة بالإلغاء و/أو الانهاء و/أو الإيقاف ألي بطاقة تنطبق على باقي البطاقات الائتمانية (أي في حال إلغاء أي بطاقة و/أو انتهاؤها و/أو إيقافها فإن جميع البطاقات الائتمانية تصبح ملغاة و/أو منتهية و/أو موقوفة تلقائياً وفوراً دون الرجوع على العميل و/أو إخطاره و/أو إبالغه بأي شكل من الأشكال ودون أدنى مسؤولية البنك ويكون العميل مسؤولاً عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.
5. إذا أخفق العميل - لأي سبب كان - في الالتزام بشروط وأحكام هذه الاتفاقية فإنه يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية ومطالبة العميل بسداد كافة المبالغ القائمة بذمته بموجبها. ويكون العميل مسؤولاً عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.
6. تخضع هذه الشروط والأحكام ويتم تفسيرها وفقاً للأنظمة والقواعد واللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية، أي نزاعات يتعذر حلها ودياً تُعرض على الجهات القضائية المختصة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية للفصل فيها مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية.